عنوان المقال : التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية.

Economic development in Algeria between the present requirements and future vision.

أ/ بوضياف ياسين

جامعة الشلف (الجزائر)

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر وسبل تحقيقها من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري من دائرة التخلف، حيث تهدف الدراسة الى البحث عن اسباب فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر وماهي السبل الانجع لتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية في الجزائر لا بد من تخطيط استراتجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي بحيث تكون من أولويات السياسات الحكومية، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات ومقترحات أهمها وضع سياسات وأطر قانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، و كذا تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسط من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

Abstract:

The study dealt with the economic development in Algeria and ways to achieve them for the advancement of Algerian society from backwardness circle, where the study aims to search for the causes of the economic failure of development in Algeria and what means the most effective for the development of economic development in Algeria, the study concluded that the economic development in Algeria must be planning a government Astratja in order to draw public policy draws developmental economic track to be one of the priorities of the government policies, the study has come out with a number of recommendations and proposals for the most important development of policies and legal frameworks for the development of environmental policies in the economic part, and as well as strengthen small and medium enterprises in order to promotion of local development to achieve overall economic development.

مدخل:

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلّف والتنمية التبعية وغيرها تشغل دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة. ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد

شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية كما استحوذت الدراسات الحديث للمجتمعات العربية على أهمية التنمية وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل النهوض بالمجتمع من تبعيته للغرب والتحرر منه من خلال ايجاد آليات واستراتيجيات خاصة في مجال الاقتصادي قصد منها التحرر من الطرف الأجنبي القوي وتطوير مجتمعاتها حتي لا تكون هذه الدول المتخلف دولاً أضعف في معادلة العلاقات الدولية في اتباعها للنظرية الواقعية والتي تبرز الهيمنة للطرف القوي فيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية وهو التنمية الاقتصادية في الجزائر ومحاولة إعطاء لها بعد جوهري في النهوض بالمجتمع الجزائر باعتبار التنمية الاقتصادية عصب التنمية الشاملة ومحرك أساسي لتطور المجتمعات، وكذا تسليط الضوء على دور التنمية الاقتصادية في رفع من أهميتها في المجتمع.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على التنمية الاقتصادية ودرورها في التنمية الشاملة.
2- التعرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتباها عصب الاقتصاد.
3- الهدف من هذه الدراسة تبيان ما تملكه الجزائر من مقومات اقتصادية للنهوض بالدولة الجزائر نحو التقدم المنشود.

ومنه **يمكن طرح الاشكالية التالية:** عن ماهية التنمية وما مدي علاقة السياسة بالتنمية وإلى أي مدي حققت الجزائر تنمية اقتصادية ساهمت في تحقيق الرفاه المجتمعي؟

وللإجابة عن الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1- ماهي التنمية الاقتصادية؟
2- كيف تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
3- ماهي متطلبات التنمية الاقتصادية لتحقيق ماهو اعم منذلك وهي التنمية الشاملة.؟
4- ماهي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة في البلدان العربية؟

ومنه قسمنا الورقة البحثية هذه إلى ثلاث محاور اساسية

- المحور الأول: التنمية الاقتصادية مدخل في المفاهيم.
- المحور الثاني: العلاقة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

- المحور الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1990-2015.
- توصيات.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية مدخل في المفاهيم.

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهاداف هته التنمية وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى راسها الجزائر.

التنمية: ان من بين تعريفات التي تعرف التنمية:" أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة اللايجابية للأهالي.

أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

- التنمية ترتكز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية.
- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على أخري.
- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتدءا من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
- تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

وينبغي القول أن التنمية التي التى نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية.[1]

التنمية الاقتصادية بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلى ذلك في مظهرين أساسيين : المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية أو الهيكلية .والمظهر الثاني نوعي يتمثل في المؤسسات الإجتماعية والأفكار والتصورات، والمفاهيم، وأنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية. وقد إتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة واختلاف في درجته بين مجتمع وآخر، وأحيانا لايكاد يلاحظ بسبب ضآلته من جهة أخرى.

وقد إرتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فإن الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط إرتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الإقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع

من الجمود والبطء والتخلف، إلى التقدم ، أي من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لايمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور إقتصادي كان، ولا أدل على ذلك أكثر من أن كل البلدان المتخلفة اليوم هي بلدان غير صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لا نستطيع اعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحلليها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب ومنه مايلي:

يعرفها **جيبرالد ماير:**" التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن"

ويعرفها **سعد الدين إبراهيم:**" التنمية الاقتصادية بأنها إنبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
- أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وأنما تتعدد طرقها وإتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانيات الكامنة في داخل كل كيان.[2]

ويري مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
- تحويل البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.[3]

فيمكن أن نقول " التنمية الإقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع ".[4]

فالتنمية الإقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية و الهيكلية و التنظيمية ، حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي

أو الإنتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه. و هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع .

و بالإضافة إلى ماسبق ، تشتمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، و تقدم المؤسسات المالية و تنظيم السوق المالي و تطوير الوسائل و الاتصالات.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخري، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الاساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.(5)

2- **رفع مستوي المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

3- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة. ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.(6)

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا

جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.[7]

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الامم المتحدة في إعلان الالفية الثالثة وهي:

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار.
- تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.
- تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الاساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.[8]

ثالثا: أساليب التنمية الاقتصادية:

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:

-توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.

-أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.

-تطويل آليات تخطيط قوة العمل.

-تطوير آليات الاختيار والتعيين.

-خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.

-توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.

-إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.

-تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.

-تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.

-تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية،وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

المحور الثاني: العلاقـة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

إن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:

* إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

* في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.

* غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في العالم العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.[9]

*إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

* إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

* إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

* استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العالم العربي، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) وغيرها يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة

وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

* إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها، لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات.

* إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.

* لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية، أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 - 8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية و الدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

* أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية.

* إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

* إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تُعدّ من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

* لقد أهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.[10]

* يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية المتدنة ودون الوصول الى تنمية حقيقية في جانبها الاقتصادي وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الايجابية. من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

المحور الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1990-2015.

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الاطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية.

وفي هذا الاطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الاصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الانظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي[11] بالإضافة الى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد الدولى من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى.

فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي.

إن انتهاج الجزائر برامج الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة الى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التى أفضت إلى اضطرابات كل من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة.[12] بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفائته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالاضافة الى الممارسات الفاسدة للمسؤوليين الحكوميين وإنفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الاداريين الاكفاء، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات ففكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية و دون قراءة جيدة للحاضر و المستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي.[13]

وان من أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافتا الى ما تم ذكره، هو البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى تراجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد لكسر حلقات التخلف والتبعية، بالإضافة إلى الأطماع

والضغوط الخارجية المحيطة بالمنطقة العربية وما فعلته الثورات العربية او ما يصطلح عليه اعلاميا "الربيع العربي" كان له وقع في سياسات الدول وانعكاس بالسلب على ما اقترفته الدول العربية.

إن تضافر هذه الاسباب أدي إلى تراجع التنمية في الجزائر وهذا لعدم ملائمة المناخ الفكري وتوائمه مع المناخ الاجتماعي وصلاحية البرامج التنموية في الجزائر، والسؤال الذي يطرح هو ما هو السبيل للانطلاق وإعادة بعث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

إن السبيل إلى بعث التنمية يرجع إلى العقلانية وذلك من خلال تطبيق آليات الحكم الراشد، حيث أن مضمون المحوري للحكم الراشد في المجال الاقتصادي هو هو انسحاب الدولة من هذا القطاب بنسبة كبيرة وفتح المجال للحريات الاقتصادية، ويكمن البعد الاقتصادي في الحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية والتي تعني:" عملية تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخري"، وعليه فالبعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الانتاجية.

والملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات هي:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
- إصلاح الاطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ثانيا: أهم البرامج التنموية في الجزائر:

1- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج ضمن الاصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته، وذلك عن طريق إعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق نمو اقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، ورصد لهذا البرنامج ما يفوق 07 مليار دولار، وكان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم مؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية لتعزيز المصلحة العامة وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث كان محتوى هذا البرنامج كالتالي:

أ- دعم النشاطات الانتاجية والمتمثلة في:

- **قطاع الفلاحة:** ويتمحور هذا المخطط على عدة برامج مرتبطة وهي:
- تكثيف الانتاج الفلاحي الذي يشمل المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي ومكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين. حيث قدر تكلفة هذا البرنامج بـ 55.90 مليار دج.
- الصيد البحري والموارد المائية ويتمثل في انشاء صندوق الوطني للصيد البحري وإنشاء مؤسسة للقرض وغيرها، حيث قدر المبلغ الاجمالي لتمويل هذا البرنامج بـ 9.5 مليار دج.
- **التنمية المحلية:**

إن برنامج المقترح والمقر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات التدخل فيما يخص التحسين النوعي للإطار المعيشي للمواطنين وذلك من خلال ما يلي:

- كل المشاريع المرتبطة بالطرق داخل البلديات والولاية والبني التحتية وتشجيع المناطق التي كانت مهددة بالإرهاب، وغيرها من المشاريع التنمية المحلية.
- **التشغيل والحماية الاجتماعية:**

إن البرنامج المقترحة بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات الأقل تنمية، وإن هذا البرنامج من شأنه أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة وتكلفة قدرها 7 ملايير دج.

بالإضافة إلى إنشاء بعض البرامج المرافقة والمدعمة للمشرع ومنها:

- صندوق تنمية الجنوب: والذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري وخصص له مبلغ 25 مليار دج.
- الصناديق الخاصة: وتتمثل في تدعيم وإنشاء الصناديق التالية:
  - الصندوق الوطني للسكن.
  - الصندوق الوطني لتكوين الشاب البطال.
  - الصندوق الوطني للقروض المصغرة.
  - الصندوق الوطني للصحة.

2- نتائج برنامج دعم انعاش الاقتصادي: ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:[14]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخل الخام(مليار دينار)	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي %	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
%التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
نسبة الفائدة%	8.5	8.5	7	6	5.5

المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
البطالة %	29.3	28.4	26	23.7	17.7
الفقر %	-	22.6	8.5	8	6.8
3- الأمية%	33.3	32.2	31.1	30	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمن، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2006، ص238.

من خلال الجدول يتبين لنا أن إنخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق أمام عملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار سنة 2004، وارتفاع إحتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار، مما أدي بالميزان التجاري إلى تحقيق فائض. وكما أن معدل البطالة عرف إنخفاض محسوس قدر بـ 12 % كذلك معدل الفقر الذي عرف انخفاض محسوس قدر بين السنوات بـ 16%.

كما تم في هذه الفترة تحقيق عدة أهداف منها:

- توسيع شبكة الطرقات لتصل إلى 104000كلم.
- كما تم تحفيز الأسر على إمتلاك جهاز كمبيوتر لكل أسرة.
- بالنسبة للكهرباء تم تغطية 95 % من التراب الوطني و 97 % من الاسر مربوطة بشبكة الكهرباء.

وعلى هذا الأساس وبالرغم من الاهتمام الكبير التي أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال البرامج لا زالت بعيدة عن تحقيقي أهدافها، لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك بضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية.

2- برنامج دعم النمو 2005-2009:

للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط الاقتصادي، بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الاصلاحات مست المجال الاقتصادي من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار والشراكة الأجنبية وذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار[15]. ومن الأهم الأهداف المسطرة للبرنامج ما يلي:

- تنمية شاملة ومستمرة عبر أنحاء البلاد.
- استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- مكافحة الفقر بكل أشكاله وأنواعه في الريف والمدينة .

- مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة.
- وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة في الاتصال والإعلام.
- الاهتمام بسياسة تهيئة الاقليم التي من شأنها توفير على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها لأعمال الواجب انجازها ومن شأنها أيضا تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة، ولتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.[16]

ومن أهم التوصيات:

- العمل على ترسيخ قيم العمل في سبيل تحقيق أكبرقدر من المنافع للبلد دون أيت اعتبارات فكرية أو جهوية أو دينية.
- وضع أطر قانونية واضحة من أجل فهم عمل كل مؤسسة ودون التداخل في الصلاحيات بين المؤسسات وهنا تذهب المسؤلية عن الخطأ.
- تدعيم العمل الابتكاري في المجال الصناعي وتطويره ودعم براءة الاختراعات والنهوض بها.
- التقليل من التبعية للخارج في المجال الاقتصادي وضرورة دعم المنتج المحلي باعتباره الأساس للبلد وحمايته من المنافسة الخارجية.

الخاتمة:

وعلى أي حال، فإنه ينبغي القول بلا مراوبة وبصريح العبارة أنه بدلا من انتضار تكوين مفهوم مثالي للتنمية وما يقتضيه من استراتيجيات لازمة لتحقيقه، يجب علينا الأن بحل مشكلاتنا سواءا الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ومن خلالها نبرز دور التنمية التي تعطي دفع جديد لتطور الدول المتخلفة من خلال أن تعطي لكل انسان الحقوقه وتلزمه بواجباته ويكون ذلك وفقا للقوانين المتبعة حتي تضمن العدالة الاجتماعية التي نادي بها المفكرين القدامي، وهنا تكون الدول النامية ومن بينه الجزائر قد اتخذت طريق الدول المتقدمة ويكون ذلك بإتباع خطوات المنهج الديمقراطي في سبيل تحقيق حكم رشيد وهنا تكون قد حققت استراتيجية تنموية في مختلف المجالات (سياسية، إقتصادية، ثقافية) واستمرارية والمحافظة على الأجيال الاحقة من التنمية.

وتأسيا لما سبق ذكره، فإن للجزائر لها قدرات هائلة سواء من جانب المصادر الطاقة التي يمكن من خلالها تنميتها وتطويرها، لتقليص مساحة التبعية الاقتصاد الوطني للنفط وزيادة المداخيل إضافتا إلى توزيع المخاطر، وتنويع المنتوجات الوطنية وتحسين نوعيتها وخاصة أن الدوال الغير النفطية قد عوضت إفتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتوجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

قائمة الهوامش المعتمدة:

[1] إحسان حفضى، **علم اجتماع التنمية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 33.

[2] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر: مكتبة الاشعاع الفنية، 1999، ص 46.

[3] سيد محمود سيد محمد، "التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1988، ص 64

[4]– **نفس المرجع**، ص 20 .

[5] محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية و التخطيط**، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986، ص 64.

[6] الرداوي تيسير، **التنمية الاقتصادية**، سوريا: مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، ص 83.

[7] فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، عمان: **أطروحة الدكتوراه**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 68.

[8] موري سمية، بلحاج فراجي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة مقاربة تحليلية وقياسية"، **مجلة استراتيجية وتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع مستغانم، العدد 07، جويلية 2014. ص 211.

[9] –أحمد بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت : مكتبة لبنان، 1986 ، ص، 222.318

[10] فارس رشيد البياتي، **مرجع سابق ذكره**، ص 228.

[11] محمد الدين عمرو، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 207.

[12] إسماعيل الزبري، وآخرون، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006، ص73.

[13] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 58.

[14]تومي عبد الرحمن، "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2006، ص238 .

[15] بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.، ص 25 .

[16] نور الدين جليد، رشيد بوعافية، **الافتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال**، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012، 434.437.